

## تشريعات الاحتلال

### ضد الصحافة العربية الفلسطينية

فادية كيون (\*)

لا تزال الصحافة إلى وقتنا الحالي، وبالرغم من تطور تكنولوجيا وسائل الاتصال الإعلامي، تلعب دورها بين المتلقين، وتجد طريقها إليهم في مختلف نواحي الحياة. والحديث عن الصحافة الفلسطينية ومعاناتها، منذ نشأتها إلى اليوم، له عدة أوجه، خصوصاً وأن هذه المعاناة مرتبطة، أصلاً، بواقع الظروف التي أحاطت بتاريخ ظهور الصحافة الفلسطينية، وتطور هذه الظروف، عبر الواقع الذي وجدت فيه، إلى يومنا الحاضر. ولذلك يقوم الهدف الرئيسي من هذه الدراسة على محاولة الكشف عن العراقيل التشريعية والتطبيقية التي وضعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في وجه الصحافة الفلسطينية، لكبح عملية الاتصال الإعلامي الفلسطيني مع الداخل والخارج بالشكل المفترض. وما هذه الدراسة إلا محاولة لتلمس المفاتيح الأساسية لواقع الصحافة الفلسطينية تحت ضغط الاحتلال، وكشف الستار عما تخفيه «الديمقراطية الإسرائيلية»، من توجهات عدوانية، لتدمير الهوية الوطنية الفلسطينية، وتحويل الثقافة الوطنية إلى أشلاء تلهث جاهدة لانتزاع حقها في التعبير عن تطلعاتها، وإثبات جدارتها في القدرة على مواجهة هجمات الاستيطان الإسرائيلي، التي لم تتوقف عند تفرغ الأراضي من سكانها الأصليين، بل تتعدى ذلك إلى تفرغ تراثها وثقافتها من مضامينها الوطنية، وزج الصحافة في معركة المواجهة الدائمة مع الرقابة العسكرية الإسرائيلية، التي تطوق مجمل مراحل إنتاج المادة الصحافية.

إن الحظر الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية في منع ارتقاء العمل الصحافي الفلسطيني، لهو دليل ساطع على بهتان «ديمقراطيتها»، التي تروج لها؛ فالصحافة الفلسطينية محرومة من أبسط حقوق العمل الصحافي، وامتلاك أجهزة اختزال العديد من مراحل العمل / كالهاتف والفاكس / ومحرومة بالتالي من أرقى حقوقها في امتلاك حرية الرأي والتعبير، فتارة «تطبق العقوبات والتهديدات بحق الصحافيين الفلسطينيين، وأخرى تقوم بإغلاق الصحف ومكاتب الخدمات الصحافية. ومن هنا يبرز دور الصحافة الفلسطينية كمعرض دائم ضد الاحتلال وسلطته القمعية.

#### خصوصية دور الصحافة الفلسطينية

ربما من الضروري، استثناء دور الصحافة الفلسطينية، من الدور التقليدي للصحافة؛ ذلك أن

(\*) باحثة فلسطينية.

واقع الحال للصحافة الفلسطينية مختلف، ليس من حيث الدور والأهمية، ضمن الظروف المحيطة بألية عمل الصحف والمجلات الصادرة في الأراضي المحتلة، والضغط التي يعاني منها العاملون في هذا النطاق فقط، وإنما عبر مرحلة نشأت فيها الصحافة العربية في فلسطين، في أواخر القرن التاسع عشر، وقد اختلف المؤرخون حول تاريخ بدء الصحافة العربية في فلسطين؛ فبعضهم يرى أنها بدأت سنة 1876، مع صدور نشرتي، «الغزال»، و«القدس الشريف» عن الدولة العثمانية<sup>(1)</sup>، فيما يرى مؤرخ فلسطيني آخر، أنه لا يمكن اعتبار هاتين النشرتين، ضمن الصحف لاقتصارهما على نشر، القوانين والفرمانات الحكومية العثمانية، ولخولهما من الأجناس الصحافية المختلفة، لذا يؤرخ لهذه الصحافة، بصور صحيفة، «التريقي»، سنة 1907<sup>(2)</sup>، وأياً كان تاريخ ظهور الصحافة العربية في فلسطين، فهو لا ينفي تأخر صدورهما، لأسباب تتعلق بطبيعة الحكم العثماني الغارق في الجهل والتخلف والذي ترك بصماته على الأنظمة التعليمية والاجتماعية، ومن هنا انتصبت مهمة التنوير أمام الصحافة، منذ البداية، بالإضافة إلى مهمتها التوعوية، ثم ما لبثت أن عانت اضطهاداً أعنف وأشد دهاءً، في مرحلة الإنتداب البريطاني الذي ترك بصمات محكمة في ما ابتدعه من كوابح في شتى المجالات، وبخاصة في ما يتعلق بحرية الرأي والتعبير عبر الصحافة، استقادات منه الصهيونية، فيما بعد، واستمدت من قوانين عهد الإنتداب، المعالم الأساسية لقانون الرقابة.

ومن هنا تبرز خصوصية الصحافة الفلسطينية؛ فقد حملت على عاتقها، ومنذ الأشهر الأولى لولادتها، المهام الوطنية، عبر ظروف سياسية خانقة، وتلعب دورها اليوم، كداعية ومحرض ضد الاحتلال الصهيوني وسلطته، وتبني هموم الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، تترجم تطلعاته عبر ما تكوّنه من رأي عام يعبر عن طموحاته الوطنية في الاستقلال وحق تقرير المصير.

ومن هنا تسعى قوات الاحتلال، إلى خلق هوة كبيرة في عمل الصحافة الفلسطينية، ما بين حجم المهام الوطنية الموكلة إليها، وبين قدرتها على القيام بهذه المهام بالشكل الذي يرضي طموحها، وتحقيق طموح الجماهير، وهي تجابه داء الرقابة الذي يعمل على شلّ حركتها بمجموعة الشروط والعراقيل التي تشن عبر حملات واسعة وصارمة على الصحافة، ومن قبل العديد من المسؤولين في الجهاز الحاكم الإسرائيلي. صرح أرئيل شارون، حين كان وزيراً للتجارة والصناعة، خلال لقاء أجرته معه إذاعة إسرائيل، بتاريخ 3 آب/ أغسطس عام ١٩٨٥، قائلاً: «أكدت على أنه ليس بالإمكان مقارعة الذراع العسكرية لـ م. ت. ف، بدون خوض معركة مقابلة في الميدان السياسي والإعلامي الدعائي... ومن الواجب اتخاذ سلسلة من التدابير، يجب العمل ضد كل من يخدم، م. ت. ف. في أهدافها سواء في مجال الصحافة، أو في مجال الأعمال المختلفة، التي تشكل تغطية

(1) أنظر في هذا الصدد:

- محمد خليل العقاد: الصحافة العربية في فلسطين، لطبعة الثانية، دار العروبة للطباعة والنشر، دمشق، 1967.

- يوسف ف. خوري (إعداد): الصحافة العربية في فلسطين (1876 - 1948)، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، بيروت، 1976.

- محمد سليمان: تاريخ الصحافة الفلسطينية (1876 - 1976)، الجزء الأول، مؤسسة بيسان، نيقوسيا، 1987.

(2) عبد القادر ياسين: الصحافة والحياة السياسية في فلسطين (1907 - 1948)، شرق برس، نيقوسيا، 1990.

لنشاطات م. ت. ف.، وفي مجالات أخرى أو في مجال دور الطباعة والنشر<sup>(3)</sup>.

وعلى اعتبار أن هذه المهام الوطنية رهن بالاحتلال، لذا عمدت سلطات الاحتلال منذ وفدت، إلى إصدار الأوامر العسكرية، بهدف التضيق على حرية التعبير والرأي، كحلقة جديدة أضيفت إلى سلسلة القيود التي حاولت ترقيق الصحافة الفلسطينية، أبرزها قيود السلطة الإنتدابية وما نصّ عليه قانون الطوارئ لعام 1945، بهذا الخصوص واستناداً إلى المادة 88 - 89 - 98 منه\*.

### «الديمقراطية الإسرائيلية» والصحافة الفلسطينية

حاولت سلطات الاحتلال، التصدي لخطر الصحافة السرية، وما يمكن أن يؤدي المنع المطلق للصحافة، فأفسحت هامشاً محدوداً صبغته بغطاء «الديمقراطية الإسرائيلية»، المزعومة، ووضعت خيوطه بين يدي الرقيب، وبقيت هذه «الديمقراطية»، صيغة هلامية، فارغة من أي محتوى ديمقراطي. ولا يحول الإلتزام بقوانين الرقابة دون منع السلطات العسكرية الإسرائيلية من اتخاذ إجراءاتها بإغلاق الصحف والمجلات الوطنية، فأمرُ إغلاق صحيفتي «الميثاق» و«الدرب»، ومجلتي «الشرع»، و«العهد»، تمّ بالرغم من الإثباتات التي تؤكد أنّ جميع المواد التي نشرت فيها أجازتها الرقابة العسكرية، وعندما تقدمت هذه الدوريات بدعوة للمحكمة العليا الإسرائيلية، ضد قرار إغلاقها جاء قرار المحكمة ضد هذه الدوريات لصالح أمر الإغلاق، بعد أن نظرت في ما اسمته بـ «الأدلة السرية»<sup>(4)</sup>.

(3) علي أحمد عبد الله، واقع الصحافة الفلسطينية في الضفة والقطاع (1967 - 1987)، الطبعة الأولى، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، تونس، 1989، ص 114.

(\*) نظام الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945.

المادة 88: (1) يجوز للرقيب بأمر يصدره أن يحظر استيراد، أو تصدير، أو طبع، أو نشر أي مطبوع (ويعتبر هذا الحظر شاملاً أية نسخة، أو جزء، أو طبعة، أو عدداً من ذلك المطبوع) يرى أن استيراده، أو طبعه أو نشره يضرّ، أو من شأنه أن يضرّ، أو يحتمل أن يصبح مضرّاً بالدفاع عن فلسطين، أو السلامة العامة.

المادة 89: يحق للرقيب أن يحجز، ويفتح، ويفحص، أو أن يأمر بحجز، وفتح، وفحص:

(أ) جميع رزم البريد،

(ب) جميع المواد المطبوعة، أو المحررة، وجميع الطرود، والأدوات، والمواد الخاضعة للفحص من قبل السلطات الجمركية التي قد تحتوي على أية مادة مطبوعة أو محررة.

المادة 98: (أ) لا يجوز لطابع، أو ناشر أي مطبوع، دون الحصول على إذن كتابي من الرقيب: أن يطبع أو ينشر أي بيان يدل، أو يستدل منه، على أنه جرى أي تغيير فيه، أو إضافة إليه، أو حذف منه، في مادة عرضت على الرقيب بأمر منه:

(ب) أن يطبع، أو ينشر أية مادة عرضت على الرقيب بصورة تدل، أو يستدل منها، على أنه أجرى فيها أي تغيير أو إضافة، أو حذف بأمر من الرقيب:

(ج) أن يطبع أو ينشر أي بيان يشير إلى منع أية مادة عرضت على الرقيب.

الوقائع الفلسطينية، العدد 1442، الملحق رقم 1945/9/2762 ص 1359 - 1364.

أورده: يوسف خوري (إعداد): الصحافة العربية في فلسطين (1876 - 1948). الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، بيروت، 1976، ص 207 - 210.

(4) حنا عميرة: «فشل سياسة خلق صحافة موالية»، الكاتب، العدد السادس والثمانون، القدس، حزيران/ يونيو 1987، ص 177.

وإدراكاً منها لخطورة الدور التحريضي الذي يلعبه الإعلام الفلسطيني وتأثيره، فقد طوقت هامش عمله بمجموعة شروط تضمنتها الأوامر العسكرية الصادرة عام 1967.

فقد حظر الأمر العسكري رقم 50، الصادر في 1967/7/3، جلب جريدة إلى المنطقة، أو نشرها، دون ترخيص من المسؤول. كما أجاز هذا الأمر العسكري للمسؤول أن يأمر بمصادرة الجريدة التي جلبت أو نشرت بدون ترخيص، أو بما يخالف شروط الترخيص. وهنا يجوز للمسؤول الإسرائيلي أن يأمر بالتصرف بها وفقاً لما ينوّه به، وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ المصادرة. ومن يخالف هذا الأمر يعاقب بالحبس لمدة خمس سنوات، أو بغرامة مقدارها 1,500 دينار، أو بكلتا العقوبتين معاً<sup>(5)</sup>.

لقد منح قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي للرقيب، المسمى مسؤولاً معيناً من قبله، بموجب هذا الأمر وما تبعه من أوامر، صلاحيات الإنابة عنه، والقيام بضبط الأمن الإعلامي، لصالح أهداف الاحتلال، والإحاطة بمجموع العمليات المؤدية، إلى اكتمال صياغة ونشر أية مادة يُعنى بها الجمهور. وبدأ الرقيب يتصرف بما وضع تحت يديه من صلاحيات، فصدر بتوقيع المراقب «يهوشع برداقيد» أمر بشأن حظر أعمال الدعاية المعادية رقم (101) لسنة 1967.

وبموجب المادة (1) من هذا الأمر، تمّ منه الكثير من الكتب السياسية والأدبية والدراسات من التداول، وأصبح مفعول هذا الأمر سارياً من 1967/1/26، مجموع إضافات المراقب، من أعداد جديدة بلغت (54) إضافة، لغاية عام 1982، ويتضح من استعراض عناوين الكتب المحظورة، أنها محصورة في المطبوعات التي تتحدث عن الصهيونية، أو تعرض للتاريخ الوطني الفلسطيني، أو الثقافة الوطنية الفلسطينية<sup>(6)</sup>، وتعبّر عن التوجهات الإسرائيلية في مجال العمل الدعائي، وتجسير الدعاية لصالح إسرائيل.

يرى داوود كتاب، رئيس تحرير جريدة «الفجر» الصادرة بالإنكليزية: «أن ما يهم الاحتلال هو الإعتبار الدعائي، إيهام الرأي العام العالمي بأن الحياة في ظله عادية جداً، بدلالة أن الفلسطينيين يكتبون ويعبرون، وهو يلاحظ ذلك، بوضوح، من خلال تجربته في صحيفة «الفجر»، الناطقة بالإنكليزية، والموجهة أساساً للأجانب، فمشاكله مع الرقابة، أقل بكثير من مشاكل الصحف العربية، وبناءً عليه يبقى الأجنبي غير مدرك لحقيقة أن الخبر الذي يقرأه على صفحات «الفجر»، بالإنكليزية، عادةً ما يكون محذوفاً من «الفجر»، بالعربية، ومن باقي الصحف المحلية»<sup>(7)</sup>.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن حدود «الديمقراطية الإسرائيلية»، تبدأ عند حدود الاحتلال وتنتهي عند مصالحه، والتجاوز لا يعفي أية مؤسسة إعلامية أو ثقافية من مغبات المنع، وقد حاولت الصهيونية، بحذر شديد، تطبيق توجهاتها الإعلامية على الصحافة الإسرائيلية، فأقرت

(5) عبد الجواد صالح: الأوامر العسكرية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، عمان، 1986، ص 479 - 480.

(6) للإطلاع على أسماء الكتب المحظورة، يمكن الرجوع إلى: عبد الجواد صالح: الأوامر العسكرية الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره أعلاه، ص 70 - 108.

(7) زياد الفاوم: «الصحف الفلسطينية تحت الاحتلال»، الجليل، العدد 12، باريس كانون الأول / ديسمبر 1987، ص 30.

الكنيست(\*) الخامسة، في نهاية ولايتها 1968، «قانون القذف»، العام 1965 الذي كان قد عرض، في مطلع عام 1963، من قبل وزير العدل، وجاء هذا المشروع لإلحاق الأذى بحقوق الصحافة، للتستر على فضائح مراكز القوى داخل السلطة الصهيونية نفسها. وتعرض هذا القانون لمعارضة عنيفة من الصحفيين الإسرائيليين، وإلى انتقادٍ حادٍ في الخارج، فاضطرت السلطات الصهيونية إلى تعديله، عام 1968، وتضمن مشروع القانون، اعتبار كل من ينشر شيئاً في صحيفة ينطوي على ما يعتبر قذفاً، سيتحمل مسؤولية جنائية ومدنية، ويسري الأمر على الشخص الذي أحضر المادة إلى الصحيفة، وأدى بذلك إلى نشرها، كما أنه سيتحمل المسؤولية كلاً من محرر الصحيفة والمسؤول عن النشر، والشخص الذي قرر عملياً بشأن النشر، ويعطي القانون حماية لمحرر الصحيفة، وإذا ما اتبع الوسائل المعقولة من أجل منع نشر مادة القذف إياها.

وتعرض مشروع القرار لهجوم شديد، مما اضطرت حكومة إسرائيل، إلى اقتراح إلغاء الضرر بالصحافة الأجنبية، «القذف الذي نشر خارج البلاد»، على أمل أن يرضي هذا الأمر الصحف العالمية، ومراسليها في إسرائيل، أما في ما يخص الصحفيين الإسرائيليين الذين سيمسهم القانون الجديد، فقد استندت وزارة العدل، إلى أنه سوف يكون بوسعها التغلب على معارضتهم أو تجاهلها<sup>(8)</sup>.

وقد شهدت بعض النشريات العبرية، رقابة مباشرة، مثل هايم، هاعولام، هازيه، حداثوت، ووقع عليها الرقيب عقوبات<sup>(9)</sup>.

وقد أوضحت البعثة الدولية للصحافيين - لتقصي الحقائق حول أوضاع الصحافة والصحافيين الفلسطينيين - في استنتاجاتها النهائية من الزيارة الثانية، في نهاية مايو/أيار 1991: إن الرقابة العسكرية إنما تعمل فقط لزيادة الإحساس بالألم بين الصحفيين العرب وقرائهم، بأن الحق بالمعرفة، وبالتالي الحق في نقاش مسألة تقرير المصير الوطني، ممنوعان عليهم، ليس لسبب سوى المصالح الإسرائيلية الداخلية. ومن الطبيعي بعد هذه السنوات من الرقابة، أن يتعلم المحررون والصحافيون المحررون العيش مع الإحباطات والصعوبات العملية، التي تفرضها ظروف الرقابة على عملية الإنتاج، وأحياناً يجدون طرقاً لفهم شخصيات الرقابة، وتقديراتهم، ومزاجهم الشخصي، حيث يطبقون الرقابة، بشكل روتيني. ويخلص وفد البعثة الدولية إلى أن نظام الرقابة تعسفي، وغير ديمقراطي، وعشوائي، ويعتقد الوفد أن كل الرقابة المسبقة يجب أن تلغى، وأن توضع قواعد واضحة وبلا غموض، في ما يخص المعلومات السرية، أو الخاضعة (لتصنيف أمني)، وأن تطبق القواعد بالتساوي على كل الصحافة.

(\*) الكنيست، هي بمثابة برلمان إسرائيل، وتضم 120 نائباً، يتم انتخابهم حسب صيغة الانتخاب النسبي، وليس حسب الدوائر، مما يجعل كل حزب ينال عدداً من المقاعد يوازي شعبيته في أنحاء البلاد.

(8) حبيب نوفل قهوجي (إعداد): الصحافة الإسرائيلية والمجتمع، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، 1974، ص 158 - 160.

(9) تقرير بعثة الفيدرالية الدولية للصحافيين - لتقصي الحقائق حول أوضاع الصحافة والصحافيين الفلسطينيين في ظل الاحتلال - الزيارة الثانية، ترجمة اتحاد الصحفيين العرب، بغداد، نهاية أيار/ مايو 1991.

أما حول وضع الصحفيين، فتدعي السلطات الإسرائيلية، بدون إثباتات، أن نشطاء الانتفاضة يتخفون كصحافيين، مما يضع كل الصحفيين العرب العاملين، في خطر في المنطقة التي قد يعتبرون فيها كنشطاء، ومثيرين للمشاكل، وعندما يصل عدد الصحفيين الذين قتلوا خلال عام، من جراء إطلاق النار، في نزاع سياسي أو اجتماعي إلى هذا الحجم الذي لم يسبق له مثيل، فإن هذه الإدعاءات غير صحيحة، إن لم تكن خطيرة.

### الديناميكية الصحافية وضغط الرقابة الإسرائيلية

هدفت الرقابة الإسرائيلية، إلى الإحاطة الشاملة بمجموع النشاطات الصحافية المؤدية إلى الإنتاج الصحافي، محاولة تقييد حركة الحركة، وكبح آلية العمل الصحافي التي أثرت في بعض الأحيان، على تطور التقنية الصحافية، المطلوبة في ظروف الاحتلال.

وتبدأ مضايقات الاحتلال، منذ المراحل الأولى لظروف تكوّن الحدث، وتبرز معاناة الصحفيين العرب في القدرة على التواجد في الزمان والمكان الملائمين للتواصل مع الحدث. وتبرز هنا مشكلة إثبات هويّات الصحفيين المحترفين لقوات الأمن. ويحتاج الصحفيون العرب لستة أشهر وسنة للحصول عليها، وكثيراً ما كان الصحفيون عرضة للعنف والمضايقة، لمنع تواجدهم في مكان الأحداث.

يروى، محمد عبد الرحمن علوش، للبعثة الدولية للصحافيين، وهو مصور يعمل لشبكة «C.B.C»، الأمريكية، أصيب بالرصاص، عندما كان يشارك في تصوير تظاهرة في مدينة نابلس القديمة، قامت في 1991/5/8، احتجاجاً على تأجيل الانتخابات: «رأني جندي ألقت صورة له، وكنت مختبئاً وراء سيارة، وكان على بعد حوالي 30 متراً، فأطلق النار عمداً على رجلي، وجذبتني الجنود، فحاولت الفرار، وساعدتني مجموعة من الصحفيين السويديين، ونقلت إلى المشفى».

كما لجأت سلطات العدو، إلى منع استخدام التليفاكس رسمياً، في غزة، بالإضافة إلى عرقلة منح أجهزة الهواتف للصحافيين في منازلهم، ووضع قيود في مكاتب البريد بالضفة الغربية؛ فالرسالة التي تزيد عن 100 غرام، لا يمكن أن ترسل إلا من مكتب بريد القدس فقط. وبعد كل المضاعف البيروقراطية التي يتلقاها الصحافي في معركته مع التقاط الأحداث، تبرز مشكلة الإعداد والنشر، ليظهر الرقيب مرة أخرى، بموجب صلاحياته المستندة إلى المادة (97)، من قانون الطوارئ، التي تعطي «للرقيب الحق في أن يأمر المالك، والمحرر، والطابع والناشر لأي نشرية، أو المالك، أو المدير لأي مطبعة أو عمل مطبعي، أو المحرر أو أي شخص يريد أن يطبع، أو ينشر أي مطبوع، أن يقدم إلى الرقيب، قبل طبع أو نشر أي موضوع يريد طبعه أو نشره»<sup>(10)</sup>. ويحجب بموجب هذه المادة، للرقيب التدخل في منع، أو شطب أو تعديل أي مادة تقدم إليه، لتعاد صياغتها، مع منع الإشارة إلى ما تدخل به الرقيب، بموجب المادة: (98).

وتهدف الرقابة الإسرائيلية، إلى أبعد من مجرد المنع، وهو تحويل الصحافة الفلسطينية تدريجاً، إلى صحافة ناطقة بإسمها، أو متهادفة مع الاحتلال، وفشلت مساعيها تلك فشلاً ذريعاً، «وإذا كان الحديث يدور عن فشل السلطات الإسرائيلية، في إقامة صحافة محلية موالية، ومتعارضة مع

(10) خوري: مصدر سبق ذكره، ص 210.

الجماهير الفلسطينية، فلا بد من الإشارة إلى الفشل الذريع الذي منيت به، محاولة إقامة، «صحافة إسرائيلية تنطق باللغة العربية، مثل صحيفة «الأنباء الإسرائيلية الرسمية»، وقبلها صحيفة، «اليوم»، بسبب مقاطعتها من قبل الجماهير العربية. وقد اعترف المسؤولون الإسرائيليون، بأن قلة توزيع صحيفة الأنباء هو السبب في إغلاقها، (بالرغم من جميع الإمكانيات المالية التي كانت تحت تصرفها)<sup>(11)</sup>.

وقد عمدت سلطة الاحتلال، إلى إصدار «الأمر العسكري رقم 1140، الصادر بتاريخ 1985/6/6، وهو التعديل الرابع للأمر رقم (50)، والذي يجبر محرري الصحف العربية على نشر إعلانات سلطات الاحتلال، وجيش العدو دون مقابل»<sup>(12)</sup>.

### أية ديمقراطية بوجود الاحتلال؟

حاولت سلطات الاحتلال، عبر الواقع الراض لوجودها، فلسطينياً وعربياً إكساب سلطتها، مبررات الوجود، وإضفاء طابع ليبرالي، على نظامها، وتظاهر إسرائيل بمحاولة التوازن مع النزوع العالمي اليوم نحو الديمقراطية، لكن لم يغب عن بالها أن ما يهدد وجودها، ويفضح وجهها الحقيقي المعادي لحرية الغير، لا يزال قائماً. لذا اكتسبت صيغها الديمقراطية، صبغة مطاطية، متلونة، وما يتحكم في مزاج الرقيب تصاعد نشاط المقاومة الفلسطينية، والأجواء السياسية السائدة التي تفرض عليه التشديد من قبضته تارة، والتحايل على الجماهير تارة أخرى، بإفصاح هامش ضيق من التسهيلات.

فبعد أن أنهت إسرائيل، تثبيت صلاحياتها، مع إجهازها على بقية الأراضي الفلسطينية، بنتائج حرب حزيران/ يونيو 1967، كان لا بد أن يرافق ذلك، سلطة قمعية، لمواجهة النقمة الشعبية المتزايدة، ومحاربة كل ما من شأنه الرد على الاحتلال، عبر التضيق على حرية الرأي والتعبير، خوفاً من تعبئة الجماهير التي خيبت آمالها نتائج حرب النكسة، وعمدت سلطات الاحتلال، إلى الماطلة بمنح تراخيص لعمل الصحف في الضفة والقطاع، حيث منحت في الضفة الغربية، ترخيصاً وحيداً، لصحيفة يومية، وهي القدس، في 1986/11/8، وترأس تحريرها، محمود أبو الزلف<sup>(13)</sup>، وتوقف منح التراخيص، حتى أوائل السبعين، وشهدت هذه المرحلة، انحساراً واضحاً في العمل الصحافي، ومُنِع منح أي من الصحف الأسبوعية والمجلات، ترخيصاً بعملها. وفي الوقت الذي كانت فيه الرقابة تضغط باتجاه منع الصحافة، من تحقيق مهمتها التحريضية ضد الاحتلال، عززت المقاومة الفلسطينية، من دور العمل الفدائي الفلسطيني، لمواجهة الاحتلال، واستنكرت دور السياسة والإعلام في صنع نكبة 1948<sup>(14)</sup>، ومنذ العام 1967، تولت الأمور في الأراضي المحتلة، قيادة وطنية شابة، نمت في أعقابها قيادة جديدة تنتمي إلى جيل الاحتلال، وذات

(11) عميرة: مصدر سبق ذكره، ص 175.

(12) عبد الله: مصدر سبق ذكره، ص 157.

(13) الموسوعة الفلسطينية، الطبعة الأولى، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، بيروت، 1990. (انظر: عبد القادر

ياسين: «الصحافة العربية في فلسطين»، ص 463).

(14) المصدر نفسه، ص 455.

أفكار قومية ووطنية، ونالت تأييد والتفاف معظم أبناء الشعب الفلسطيني حولها<sup>(15)</sup>، إلى أن تلقت المقاومة الفلسطينية في الأردن في عام 1970 و1971، ضربة قاصمة<sup>(16)</sup>، حاولت إنهاك قواها، فعمدت سلطات الاحتلال إلى المباغثة لكسب الموقف لصالحها، محاولة تطبيع العلاقات بين سكان الضفة والقطاع، وبين الاحتلال، وعمدت إلى منح تراخيص للعديد من الصحف والمجلات، منها:

جدول رقم (1)<sup>(17)</sup>

تاريخ الصدور	رئيس التحرير	الصحيفة
1972/4/7	يوسف نصري نصر	الفجر
1972/7/23	علي الخطيب	الشعب
عام 1973	محمد أبو شلبانة	صوت الجماهير
نيسان / أبريل / 1974	سليم تماري	التراث والمجتمع
آذار / مارس / 1976	جاك خزمو	البيادر

لكن محاولات العدو، باءت بالفشل، أمام رفض الجماهير الفلسطينية، لسياسة التطبيع، خصوصاً وأن ظروف المعاناة، ألهمت مشاعر الشعب الفلسطيني بالإنتماء، واكتسبت المواجهة مع العدو، بعداً نضالياً خاصاً، إذ بلورت هويتهم الوطنية، وعززت تمسكهم بالأرض والإنتماء إلى الوطن، فشنَّ الاحتلال، حملة شعواء على الصحافة.

فلقد عمدت سلطات الاحتلال إلى منع العديد من الصحف، التي كانت قد منحتها تراخيص، فأغلقت صحيفة الشعب، سنة 1973، لمدة 18 أيام، وسنة 1974، لمدة 18 يوماً، وأُحرقت الصحيفة مرتين، من قبل عملاء الاحتلال، ومنعت من التوزيع في الضفة والقطاع؛ لأكثر من عشرين مرة كل عام، كما تمت مصادرتها مرات عديدة من الأسواق كما منعت صحيفة الفجر، من التوزيع في الضفة والقطاع، لمرة واحدة، بحجة نشرها بياناً دون أخذ موافقة الرقابة<sup>(18)</sup>.

وشهدت الأراضي المحتلة، انتفاضات شعبية، واسعة، كان منها، انتفاضة عام 1976، والتي عرفت بانتفاضة، «يوم الأرض»، وجاءت رداً على قرار سلطات الاحتلال، بمصادرة مساحات واسعة من أراض فلسطينية محتلة عام 1948، ولعل أهم ميزة لهذه الانتفاضة، شموليتها. فلقد اشتركت فيها الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة عام 1948، بالإضافة إلى المجابيات الميدانية المباشرة التي أسفرت في نهايتها، عن سقوط ستة من شبان فلسطينيين 1948، وهز أركان الاحتلال، التلاحم النضالي، بين أبناء الشعب الفلسطيني، في كافة أنحاء فلسطين<sup>(19)</sup>.

(15) أسعد عبد الرحمن - نواف الزرو: الإنتفاضة / مقدمات، وقائع، تفاعلات، أفاق، الطبعة الأولى، مؤسسة

الابحاث العربية، بيروت، 1989، ص29.

(16) ياسين: الموسوعة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص464.

(17) المصدر نفسه، ص463.

(18) عبد الله: مصدر سبق ذكره، 51 - 54.

(19) عبد الرحمن: الزرو، مصدر سبق ذكره، ص43.



وتصاعدت حدة المواجهة الشعبية، إثر ما اسمي، (المبادرة السلمية)، التي قام بها الرئيس المصري، أنور السادات لإسرائيل، في 19 تشرين الثاني / نوفمبر 1977، فطبقت سلطة العدو، «القبضة الحديدية»<sup>(20)</sup>، لدرء خطر الصدام والمواجهة الميدانية مع الشعب، ومنحت هامشاً من التسهيلات لعمل الصحافة، إذ منحت عدداً من الصحف والمجلات تراخيص بعملها، منها:

جدول رقم (2)<sup>(21)</sup>

تاريخ الصدور	رئيس التحرير	الصحيفة
1977/12/19	إبراهيم حنظل	البشير
1978/2/27	بشير البرغوتي	الطلیعة
1978/5/1	مروان العسلي	الشرع
تشرين الثاني / نوفمبر / 1979	أسعد الأسعد	الكاتب

ومنذ أوائل عام 1980، شهدت الأراضي المحتلة، انتفاضات شعبية عارمة وأدى تصاعد المقاومة الفلسطينية في الداخل، إلى زيادة البطش الصهيوني، وتزايد قبضة الرقيب من جهة أخرى.

في انتفاضة عام 1980، عمت التظاهرات الجماهيرية، أنحاء الأراضي المحتلة، وذلك في أعقاب، محاولة اغتيال رؤساء البلديات العرب: بسام الشكعة، إبراهيم الطويل، كريم خلف، وهي المحاولة التي نفذها إرهابيون صهيونيون، في مطلع حزيران / يونيو من ذلك العام، واستمرت هذه الانتفاضات متوالية، حيث قامت في العام الذي تلاه، انتفاضة 1981، لمناسبة مرور عامين، على توقيع اتفاقات كامب ديفيد ومرور الذكرى الرابعة، لزيارة السادات إلى القدس، في 19/11/1981، وقامت التظاهرات الجماهيرية الاحتجاجية.

وشهدت الأراضي المحتلة، في عام 1982، تظاهرات جماهيرية واسعة، إحتجاجاً على حلّ، «لجنة التوجيه الوطني»، واحتجاجاً على غزو إسرائيل للبنان في حزيران / يونيو من نفس العام<sup>(22)</sup>.

وتجاوبت الصحافة مع أصداء النهوض الثوري، وأدى تصاعد الحركة الوطنية الشاملة إلى تصعيد حدة القمع الصهيوني، فكان رد فعل مطرد، من السلطات الإسرائيلية في حملة الإعتقالات الواسعة والتهديدات المتلاحقة التي نفذتها ضد الصحافيين الفلسطينيين.

- في 1984/1/5. سلمت سلطات الاحتلال، الصحافي عبد المجيد حمدان من صحيفة الطليعة، أمراً عسكرياً، يُمنع بموجبه من دخول قطاع غزة.

- في 1984/1/6. رفضت سلطات الاحتلال، إعطاء الصحافية الفلسطينية المعروفة ريموند

(20) ياسين: الموسوعة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 464.

(21) المصدر نفسه، ص 463.

(22) عبد الرحمن، الزرو، مصدر سبق ذكره، ص 43 - 44.

الطويل، تأشيرة خروج، لزيارة ألمانيا الاتحادية، للاشتراك في ندوة تلفزيونية، مع مستشار النمسا السابق، برونوكرايسكي، ومستشار ألمانيا السابق فيلي برانت.

- في 1984/5/28. بعثت سلطات الاحتلال، بلائحة إتهام إلى القاص المعروف جمال بنورة، تبلغه فيها بقرار تقديمه إلى المحكمة العسكرية في رام الله، بتهمة (حيازة كتب ممنوعة)، وكانت سلطات الاحتلال قد داهمت منزله، قبل ذلك بحوالي السنة وصادرت مجموعة من الكتب الأدبية، والمجلات، والصحف المحلية، في مكتبته الخاصة، واعتقلته بالتهمة الموحى إليها.

ومع المدّ النضالي الفلسطيني، ونتيجة لإصرار الجماهير الفلسطينية، على مواصلة نضالها قامت انتفاضة عام 1985، رافضة وجود الاحتلال، فتواصلت معها حملة الاعتقالات الإسرائيلية للصحافيين، وتمّ إغلاق العديد من الصحف والمجلات، ومكاتب الخدمات الصحافية؛ إذ قامت دورية من جنود الاحتلال، بالاعتداء على الصحافي زهير أبو ميالة، من صحيفة الطليعة، واعتقلته دون إنذار، في عام 1985، وتمّ اعتقاله إدارياً.

- في 1985/10/8. اعتقل الصحافي محمد عميرة، مراسل صحيفة القدس، إدارياً لمدة ستة أشهر، بعد أن اقتحمت قوة من الجيش الإسرائيلي مكتب الصحيفة.

- في شباط فبراير/ 1986، أصدر قائد المنطقة الوسطى، الجنرال أمنون شاحاك قراراً يقضي بإبعاد الصحافي حسن عبد الجواد الفراجة، بعد تعرّضه للاعتقال والسجن لأكثر من مرة، وعُلّل قرار الإبعاد، بالقيام بأعمال معادية (للأمن الإسرائيلي).

- كما صدر أمر الإبعاد، بحق الصحافي أكرم هنيّة، في 1986/11/3، من قبل الجنرال مرشيه ليفي، رئيس أركان جيش الإحتلال<sup>(23)</sup>.

كما سنّت سلطات الاحتلال، حملاتها ضد الصحف، ومُنِع توزيع البعض منها، بذرائع مختلفة.

#### جدول رقم (3)<sup>(24)</sup>

التهمة	تاريخ الإغلاق	الصحيفة
أمن إسرائيل.	1983 - 1986	التقدم
أمن إسرائيل.	1986/8/12	الميثاق
أمن إسرائيل.	أب/ أغسطس 1986	الدرب
هددت سلطات الاحتلال بسحب ترخيصها بحجة أنها تمول من منظمة التحرير، ومُنِع توزيعها في الضفة والقطاع.	1984/4/17	مجلة العودة

إن ما ترمي إليه إسرائيل، من وراء ممارساتها الرقابية على عمل الصحف، التي عجزت عن وضع يدها إعلامياً عليها، وما قامت وتقوم به كل يوم، من ملاحقة وتهديد، ومضايقات للصحافيين

(23) عبد الله: مصدر سبق ذكره، ص 96 - 99.

(24) المصدر نفسه، ص 54 - 59.

العرب، وامتهانها المستمر لحقوقهم، إنما يكشف النقاب عن عداء إسرائيل للديمقراطية، وحقوق الغير، ويكتسب فضح الديمقراطية المزعومة أهميته في هذه المرحلة. ضمن ظروف دولية، تحاول فيها إسرائيل الإفادة من ميزان القوى العالمي المائل لصالحها، عبر ما تروّج له، لإيهام الرأي العام العالمي، بتطبيقها أشكالاً ديمقراطية، جديدة، في المنطقة.

لقد قامت الصحافة الفلسطينية، منذ البدء بحمل المهام الوطنية التي ترافقت مع بداية ظهورها للحياة، وحملت على كاهلها، مهام النضال الوطني، ولم تحظ الصحافة العربية في فلسطين بمناخ ديمقراطي، ملائم لعملها، كما أنها لم تعيش حياة سياسية واقتصادية مستقلة، وتتلقى اليوم من جراء الرقابة الإسرائيلية، ضغطاً أشد وطأة، إذ تعتمد إلى تكريس صورة الرقيب في مخيلة الصحافي العربي، فما يقبله الرقيب اليوم، يرفضه غداً، ولا تعجز إسرائيل عن إطلاق مبرراتها الغامضة التي تضعها حسبما تأتي مصلحتها «الوضع الأمني»، «الأمن العام وسلامة الجمهور»، إلخ. وربما لم يُحط بالبحث بمجمل التطبيقات التعسفية الإسرائيلية، إلا أنها تبقى مهمة دائمة وبحاجة إلى جميع الجهود، لفضح، (الديمقراطية الإسرائيلية).